الموقف التركي من احتلال داعش للموصل ٢٠١٤ - ٢٠١٧

أ.م.د. علاء رزاك فاضل

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

الملخص

حمل الموقف التركي من احتلال داعش للموصل تناقضات عدة، وعبر عن اطماع متجذرة في السياسة التركية تجاه العراق. فبرغم من ان داعش وصف بانه واحد من اعتى التنظيمات الارهابية على الاطلاق، لقوته وجسامة اعماله العدائية تجاه المدنيين والابرياء لاسيما في العراق، الا ان الحكومة التركية لم تكترث الى كل تلك المعطيات، وكان همها تحقيق مصالحها واطماعها بغض النظر عن من يساعدها في ذلك. لذا فان الفوضى التي احدثها داعش جراء احتلاله للموصل، جوبه بمحاولات تركية لانتهاك سيادة واستقلال العراق، وايجاد موطئ قدم لها على الاراضي العراقية. ولم تثمر المناشدات المحلية ولا الدولية عن سحب الحكومة التركية لقواتها من العراق، ومحاولة الاشتراك عنوة بعمليات استعادة الموصل، وهو ما جوبه برفض قاطع من بغداد، الامر الذي ادى بنهاية المطاف الى توصل القنوات الدبلوماسية بين البلدين الى اتفاق تم التأكيد فيه على سلامة واستقلال الاراضي العراقية.

The Turkish position on the ISIS occupation of Mosul 2014-2017.

Abstract

The Turkish position on the occupation of Mosul by ISIS bore several contradictions, and expressed greedies rooted in Turkish policy towards Iraq. Despite the fact that ISIS was described as one of the most powerful terrorist organizations at all, due to its strength and gravity of its hostilities towards civilians and innocent people, especially in Iraq. However, the Turkish government did not pay heed to all these facts, and its concern was to achieve its interests and ambitions regardless of who helps it in this. Therefore, the chaos caused by ISIS as a result of its occupation of Mosul, it was confronted with Turkish attempts to violate the sovereignty and independence of Iraq, and to find a foothold for it on Iraqi lands. The local and international appeals did not result in the Turkish government's withdrawal of its forces from Iraq, and the attempt to forcibly participate in the operations to retake Mosul, which was met with a categorical refusal from Baghdad, which ultimately led to the conclusion of diplomatic channels between the two countries to an agreement in which the safety and independence of Iraqi lands were confirmed.

المقدمة

احتل تنظيم داعش الارهابي في عام ٢٠١٤ محافظة الموصل، ثاني اكبر مدن العراق بعد العاصمة بغداد، الامر الذي لم يتسبب بحدوث ازمة حقيقية عصفت بكيان الدولة العراقية فحسب، بل فتح ابواب العراق على مصراعيها للقوى الدولية والاقليمية للتدخل في شؤونه الداخلية، اذ خلف الصراع وفراغ السلطة التي اوجدتها تلك الجماعات المسلحة مساحة للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لتوسيع نفوذها في المنطقة، وتحولت الموصل إلى موقع للصراعات بالوكالة للتعبير عن التوترات الجيوسياسية الدولية. الامر الذي اضر العراق كثيراً لأنه كان يتوجب عليه محاربة داعش من جهة، والتصدي للأطماع الدولية التي حاولت استغلال ذلك الحدث لصالحها من جهة اخرى.

وفي وقت كانت فيه علاقات العراق مع تركيا سيئة جداً، بسبب استمرار الخلافات حول بعض القضايا الرئيسة مثل تواجد حزب العمال كردستاني على الأراضي العراقية، والملف السوري، فضلا عن عقد حكومة أربيل اتفاقيات اقتصادية مع الحكومة التركية بعيداً عن موافقة الحكومة المركزية في بغداد، جاء سقوط الموصل ليمثل حلقة اخرى من حلقات الخلاف بين انقرة وبغداد، اذ كانت تركيا واحدة من دول الجوار التي كان موقفها سلبي من سقوط الموصل، واخذ صناع القرار السياسي في أنقرة يحملون الحكومة العراقية تبعات ذلك الحدث بوصفه نتيجة متوقعة لإخفاقات الاخيرة لا سيما في الملف الأمني، الأمر الذي قاد البلاد إلى الصراع الطائفي الذي أعدته أنقرة ، فكان السبب المباشر لانهيار المنظومة العسكرية العراقية، واحتلال داعش للأراضي العراقية.

وفي المقابل كان هناك العديد من الشواهد والأدلة التي تثبت تورط الاستخبارات التركية بعلاقات وثيقة مع تنظيم داعش على الرغم من محاولات الجانب التركي نفي ذلك، لذا كشف سقوط الموصل حقيقة نوايا السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في مرحلة من أصعب مراحل تاريخ الاخير المعاصر، تلك السياسة التي توجت باحتلال جزء من الأراضي العراقية بدواعي ومبررات واهية استند معظمها على حماية الأمن التركي الذي كان الاجدر تحقيقه من خلال مساعدة الحكومة العراقية في حربها ضد داعش.

اولاً: الموقف التركي من سقوط الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤

يمثل العراق أهمية كبرى لتركيا لأكثر من سبب، اذ إن الموصل وكركوك، كانتا ضمن خريطة تركيا التي أقرها البرلمان التركي في جلسته السرية التي عقدها في اسطنبول في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠، وبعد ضغوط بريطانية اضطر الأتراك التخلي عن الموصل وكركوك للعراق، وفق المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا وتركيا والعراق في ٢٦ حزيران ١٩٢٦، تبعه حالة المناخ السائد في تركيا بما في ذلك موقف الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك (١٩٢٣ – ١٩٣٨) العمل على استعادة الموصل وكركوك عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة. لذا فان الحكومة التركية كانت تثير قضية الموصل وكركوك عند كل منعطف يتصل بالعراق، لاسيما ابان عهد الرئيس توركوت أوزال (١٩٨٩ – ١٩٩٣)، الذي استغل حرب الخليج الثانية (١٩٩٠–١٩٩١) للتذكير بعائدية تلك المنطقة الى تركيا، وبالتالي فإن الجانب التاريخي من الموصل وكركوك لم يغادر التفكير السياسي التركي بل كان يتم إيقاظه تبعاً للتطورات ذات الصلة[١].

من جانب اخر فان علاقات تركيا بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) توصف بانها علاقات متطورة جداً، اذ ان تركيا كانت تمول التنظيم وتدعمه لإثارة المتاعب في وجه الحكومتين السورية والعراقية. الا أن داعش ذهبت بعيداً في وحشيتها، فخاضت معارك وتفجيرات بمحاذاة الحدود التركية، وقصفت أحيانا بعض الأراضي التركية، فضلاً عن خوضها معارك مع الجبهة الإسلامية، وأحرار الشام، والجيش السوري الحر أو ما تبقى منه، وهؤلاء كلهم ينضوون تحت لواء وحماية وتمويل السعودية، التي باتت الحليف الأكبر لتركيا في المعركة من أجل إسقاط النظام السوري ، ناهيك عن قيام رجال الامن التركي بضبط عدد من مقاتلي داعش وهم يتجولون داخل بعض المدن التركية، كما ضبطوا شاحنات ممتلئة بالأسلحة لم يعلن عن وجودها لتركيا، مما أثار مخاوف الأتراك بأن لداعش طموح لإنشاء إمارات إسلامية داخل تركيا نفسها، وربما يعمل التنظيم سراً على تشكيل خلايا نائمة قد تمكنه من تنفيذ مخططات لاحقة[٢].

وفي هذا الشأن ذكرت صحيفة إدينتك ديلي التركية، أن تحقيقات الشرطة في ست مدن تركية، كشفت عن معلومات مهمة بشأن خطط داعش حول تركيا في المستقبل، وان التنظيم يعد عدته لنقل الجهاد المسلح إلى الأراضي التركية، وأوضحت الصحيفة أن داعش وجهت رسالة إلى تركيا مفادها نيتهم قهر إسطنبول، بعد الانتهاء من الصراعات الداخلية التي يعانون منها في سوريا، كما أنهم جندوا

نشطاء في داخل تركيا نفسها، لذا فان داعش تعد تركيا هي مرحلتها التالية بعد الانتهاء من القتال في سوريا[٣]. ومما لا شك فيه ان هذه التقارير تثير قلق المسؤولين الاتراك، الذين يعلمون جيداً مدى قوة وفاعلية التنظيم، لاسيما وانه على دراية تامة بالواقع الجغرافي للمنطقة.

لذا وبعد ان ادركت الخطر الذي يشكله داعش على امنها فضلاً عن الضغوط الدولية، ادرجت انقرة في مطلع حزيران ٢٠١٤ تنظيم داعش على قائمة المنظمات الارهابية[٤]. الامر الذي دفع داعش لان يكون في مواجهة مباشرة مع الحكومة التركية، اذ اقدم مسلحو داعش في التاسع من حزيران ٢٠١٤ على اختطاف ٣٢ سائقاً تركياً كانوا متواجدين في الموصل[٥]، فجاء رد داعش سريعاً على القرار التركي الاخير.

وفي تطور سريع ومفاجئ تمكن تنظيم داعش من احتلال مدينة الموصل في العاشر من حزيران ٢٠١٤، والتي تبعد حوالي٤٥٠ كم شمالي العاصمة بغداد، وهي ثاني أكبر مدن العراق بعد الاخيرة، إذ يقدر عدد سكانها بحدود مليوني نسمة، واستطاع التنظيم فرض سيطرته الكاملة على المدينة في غضون يوم واحد فقط، وبلا أدنى مقاومة من قبل القوات المسلحة الحكومية، الذين تركوا مواقعهم وأسلحتهم إلى العدو، وهربوا خالعين ملابسهم العسكرية ومرتدين الملابس المدنية الشعبية ، والمدهش أن القوات الغازية قدرت أعدادها ببضعة آلاف فقط، تمكنت خلال أيام معدودة، بعد العاشر من حزيران، من التقدم بسرعة هائلة، صوب المدن العراقية الأخرى، واستطاعت ان تسقطها الواحدة بعد الأخرى، بما فيها تكريت وتلعفر. حتى أنها وصلت إلى مسافة ٨٠ كم فقط شمالي بغداد[٦].

وعقب ذلك بيومين قام داعش باختطاف موظفو القنصلية التركية في الموصل بما في ذلك القنصل نفسه، فضلاً عن ٤٨ تركياً بينهم ثلاثة أطفال وأعضاء من القوات الخاصة التركية، حيث تم نقلهم من مبنى القنصلية إلى قاعدة تابعة للتنظيم. وقد هددت الحكومة التركية بالتدخل العسكري في العراق ومحاربة داعش إذا ما تعرض مواطنوها للأذى[٧].

اذهلت عملية اختطاف الرهائن في الموصل حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان[٨] التي اخذت على حين غرة، واثارت موجة من التساؤلات تتلخص بالسؤال حول ما اذا كان ذلك تدبيراً انتقامياً من السياسة التركية، ولاسيما ان وسائل الإعلام التركية نشرت وثيقة تؤكد أن القنصل التركي في الموصل ارسل برقية الى وزارة الخارجية التركية قبل أيام من هجوم الموصل، منبها فيها الى أن

الأوضاع في المدينة تتجه نحو الأسوء، والأحاديث عن تقدم محتمل لتنظيم داعش باتت تثير قلقا جديا. وأوضحت التقارير الصحفية أن رد وزارة الخارجية لم يتأخر وأتى نصه "**داعش ليس خصما لنا**"[٩]. وهو ما اكده نائب رئيس الحكومة التركية بولنت ارينج اثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده في الثالث عشر من حزيران عندما اشار بأن بلاده تلقت تحذيرات من احتمال وقوع هجوم على قنصليتها في الموصل، وبين أن الرهائن لم يتعرضوا لمعاملة سيئة منذ احتجازهم. واستبعد ارينج أن تكون تركيا هي الهدف مما جرى، بالرغم من الاعتداء على القنصلية التي ترفع العلم التركي وفيها موظفون أتراك بقوله: "**لكن لا يمكن القول ان الهجوم مقصود به الحكومة التركية بذاتها**"[١٠]. يبدو ان الحكومة التركية كانت متأكدة ان علاقاتها الوثيقة جداً مع التنظيم ستحول دون اصطدام مباشر بين الطرفين، حتى بعد ادراج التنظيم على لائحة الارهاب. او ربما كان ذلك كله لأجل ايجاد المبررات الشرعية لدخول القوات التركية الى الموصل وتحقيق الحلم التركي القديم المتجدد.

اثار اختطاف مسلحي داعش للمواطنين الاتراك في العراق قلقاً في انقرة، سواء داخل الحكومة ام في اوساط المعارضة التي نددت بعلاقات تركيا مع الفصائل الجهادية والاسلامية في سوريا والعراق. وعلى الرغم من ان نظام أردوغان نفى على الدوام اقامة تحالف ضمني عبر اجهزة استخباراته مع هؤلاء المتطرفين، الا ان الحكومة التركية واجهت انتقادات شديدة من قبل المعارضة البرلمانية التي طالبت بالدرجة الاولى باستقالة وزير الخارجية احمد داود اوغلو[١١] الذي يُعد مهندسا للسياسة الخارجية التركية، التي غالبا ما توصف بالسياسة "**العثمانية الجديدة**"[١٢].

وامام تلك التناقضات في سياسة تركيا الخارجية حاولت الولايات المتحدة الامريكية ان تدفع تركيا إلى المشاركة الفاعلة واداء دوراً اساسياً في التحالف الدولي الذي شكلته في ايلول ٢٠١٤ لمحاربة داعش وتجفيف منابعه في سوريا والعراق، الا ان الجهود الامريكية باءت بالفشل، اذ لم تسفر زيارة وزير الدفاع الأمريكي، تشاك هيغل[١٣] Chuck Hagel ، إلى تركيا يوم ٨ ايلول والتي التقى خلالها كلاً من الرئيس التركي أردوغان، وأحمد داود أوغلو الذي اصبح رئيساً للوزراء، ونجدت أوزال رئيس هيئة أركان الجيش التركي، عن نتائج ملموسة، والامر نفسه تكرر مع وزير الخارجية الامريكي جون كيري[١٤]John Kerry، الذي زار تركيا بعد أربعة أيام فقط من زيارة هيغل، إذ إن كل ما حصلت عليه الولايات المتحدة الامريكية هو استعداد تركيا للتعاون في المجالات الإنسانية، وتبادل

بعض المعلومات الاستخبارية[١٥]. وهو ما لم تكن تطمح اليه واشنطن بوصف تركيا واحدة من اهم دول المنطقة وتمتلك مقومات عدة تجعلها في صدارة المشروع الامريكي.

من جانبها عقدت السعودية اجتماعاً في جدة يوم ١١ أيلول، هدفت من خلاله مجاراة التوجهات الامريكية في محاربة داعش، وبمشاركة ١٠ دول عربية؛ هي دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق ومصر والأردن ولبنان؛ فضلاً عن تركيا وأمريكا، وتضمن البيان الختامي للاجتماع، منع تدفق المقاتلين الأجانب من دول الجوار، ووقف تدفق الأموال لتنظيم داعش والجماعات المتطرفة الأخرى الى العراق، ورفض أيديولوجيات الكراهية لدى تلك الجماعات الإرهابية، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، ووضع نهاية لتهربهم من القانون، والمساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية، ومساعدة المناطق السكانية التي تعرضت لفظائع التنظيم في العراق، من خلال إعادة الإعمار والتأهيل، ودعم الدول التي تواجه التهديد الأكبر من تنظيم داعش[١٦].

امتنعت تركيا عن التوقيع على البيان الختامي لمؤتمر جده، واوضح رئيس الوزراء التركي، أحمد داود أوغلو في ١٣ ايلول سبب ذلك بقوله: "**ما تريده الولايات المتحدة الأميركية من الحلف واضح، والسبب من عدم توقيع تركيا على بيان قمة جدة واضح أيضاً، أتمنى أن يعي الجميع ما أقول، لا أريد الدخول في تحليل ذلك، لأنني سأضر بالسبب وراء عدم توقيعنا على المشاركة في الحلف**"[١٧]. في اشارة الى تخوف الجانب التركي على مصير الرهائن الاتراك المحتجزين لدى داعش.

وبالرغم من عدم توقيع تركيا على البيان الختامي لمؤتمر جدة، إلا أنها أولت أهمية كبيرة لاليات التنسيق الإقليمي فيما يتعلق بأعمال التحالف، على حد قول نائب رئيس الوزراء التركي بولنت آرنتش الذي صرح في ١٥ ايلول بأن تركيا تساند الحلفاء في تحركاتهم ضد تنظيم داعش، لكنها تعمل أيضا وفق معطيات مختلفة عن الدول الأخرى، مشيرا إلى أن تركيا جزء مهم من المجتمع الدولي وتتحرك وفق مصالحها بالتعاون مع حلفائها وأصدقائها[١٨].

حاولت تركيا أن توضح للمجتمع الدولي خلفيات موقفها وطريقة تفكيرها تجاه حل الأزمة في العراق وسوريا، مستندة في ذلك على نقاط عدة وتحفظات رئيسة، اهمها أن تركيا ترى أن المواجهة العسكرية و تنظيم داعش دون معرفة الأسباب الحقيقية أدت الى ظهور مشكلات خطيرة للمنطقة، وقد تظهر حركات أكثر خطورة من تنظيم داعش نفسه. وقد أفاد رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في

هذا السياق بأن الاستراتيجية التي وضعتها الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة تنظيم داعش وحل الأزمة في المنطقة ضرورية، لكنها ليست كافية لتحقيق الاستقرار. وهنا يظهر أيضا التخوف التركي من النوايا الخفية لواشنطن فيما يمكن أن تؤدي له الحرب من تداعيات، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بشكل وطبيعة الدور التركي(١٩).

بيد ان الاسباب التي اعلنتها تركيا من اجل ان تنأى بنفسها عن مواجهة داعش عسكرياً لم تكن الا حجج واهية استخدمتها انقرة لتغطية الاسباب الحقيقية التي ادت الى تجنبها مواجهة داعش عسكرياً ويأتي في مقدمتها: وجود مقاتلي داعش على امتداد جزء كبير من الحدود السورية مع تركيا، وان الأف المقاتلين الأتراك منضوين في صفوف هذا التنظيم، والذين سيشكلون تهديدا للأمن القومي التركي في حال انقلبت تركيا عليهم وتخلت عنهم. هذا في الشق الأمني المباشر، ولكن في الشق غير المباشر فإن تركيا لا تريد إعطاء شرعية لحزب العمال الكردستاني الذي يحارب إلى جانب قوات البيشمركة الكردية ضد داعش، وأن تركيا لا تريد تعزيز موقع إقليم كردستان العراق ومده بالسلاح وقد سبق رفضها في ذروة تهديد داعش لأربيل مد الكرد بالسلاح. علاوة على ذلك، فان المسؤولين الأتراك يعتقدون أن أي إضعاف لداعش ولو في العراق سوف يصب في مصلحة النظام السوري، الذي كان اسقاطه يتقدم على أية أولوية أخرى لتركيا في سوريا والمنطقة(٢٠). والامر نفسه ينطبق على النظام في العراق، اذ يعتقد صانعو القرار السياسي في انقرة ان تقويض تنظيم داعش يصب في مصلحة الحكومة العراقية التي تختلف معها انقرة في ملفات سياسية واقتصادية عدة، و ان زيادة قوة الحكومة العراقية الموالية لايران، يدفع باتجاه تنامي النفوذ الإيراني في العراق وهو أمر لا تفضله الحكومة التركية(٢١). ناهيك عن استفادة تركيا مادياً من عمليات تهريب النفط العراقي والسوري الذي يقوم به داعش، عبر حدودها الجنوبية، ومن ثم بيعه في السوق السوداء. وهذا ما كشفته الصحيفة الامريكية نيويورك تايمز (The New York Times)، في تقرير بعنوان "**في صراعها لحرمان داعش من إيرادات النفط، الولايات المتحدة تطلب مساعدة تركيا**"، اذ اوضح التقرير ان تركيا رفضت مساعدة الولايات المتحدة الامريكية، وقطع التمويل عن داعش عبر النفط، الذي يجعل الاخير أحد "**أغنى المنظمات الإرهابية في التاريخ**"، مشيرة إلى استفادة الحكومة التركية من عمليات التهريب تلك. وإن الولايات المتحدة الامريكية لم تتمكن من إقناع تركيا- العضو في الحلف الأطلسي- بالقضاء على شبكة مبيعات النفط في السوق السوداء. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في اجهزة استخبارات عدد من الدول الغربية قولهم إنهم يستطيعون ملاحقة شاحنات نقل النفط التابعة للتنظيم، خلال تحركاتها من

العراق إلى المناطق الحدودية في جنوب تركيا، الا ان القوات الأميركية ترفض مهاجمة تلك الشحنات، مع أن هذا الخيار يبقى متاحا، بحسب مسؤول كبير في الإدارة الأميركية. كما افادت الصحيفة عن خبراء في مراكز دراسات استراتيجية الامريكية، قولهم إن رفض تركيا المشاركة في العمليات ضد داعش يعرض التحالف الدولي للخطر[٢٢].

وقد نفى المسؤولون الأتراك بشدة تلك الاتهامات بما فيهم وزير الطاقة التركي (طانر يلدز)، الذي اكد ان بلاده لم تشتر أي نفط من تنظيم داعش، مشيراً إلى أن تركيا تستورد نفطًا من ١٣ دولة مختلفة بشكل قانوني، وانها لا يمكن أن تتعامل مع تنظيمات ارهابية، وهي تشدِّد على ضرورة حيازة شهادة منشأ اسم الحقل عند استيرادها لشحنات النفط، ورجح يلدز احتمالية قيام نظام الأسد –الذي وصفه بفاقد الشرعية على المستوى العالمي– بشراء المنتجات النفطية التي تستخرج من المناطق التي تقع تحت سيطرة تنظيم داعش[٢٣].

وبعد مفاوضات سرية بين الاستخبارات التركية وتنظيم داعش تم اطلاق سراح موظفو القنصلية التركية وجميع الذين كانوا هناك بما في ذلك الاطفال في ٢٠ ايلول ٢٠١٤[٢٤]. وذكر رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، إن التنظيم أفرج عن الرهائن الأتراك الذين وصلوا إلى تركيا. وفي سياق متصل بين الرئيس التركي أردوغان، إن تحرير الرهائن جاء في إطار عملية معدة مسبقاً من جانب المخابرات التركية وأن العملية تم التخطيط لها بشكل جيد، وحساب تفاصيلها كافة، وقد نفذت بسرية تامة، وانتهت بنجاح، وإنه لم تدفع فدية مقابل إفراج داعش عن الرهائن؛ مضيفا أن الإفراج عنهم كان نتيجة مفاوضات دبلوماسية وسياسية، واكد ان "**التفاوض المادي ليس مطروحا للنقاش ... هذا نجاح دبلوماسي**". وعلى الرغم من أن اردوغان وصف عملية تحرير الرهان على أنها عملية دبلوماسية وسياسية، إلا أن تركيا رفضت مناقشة تفاصيلها مع الولايات المتحدة الامريكية أو أي احد من حلفائها الأوروبيين، واستمر ذلك حتى كشفت الصحيفة البريطانية (The Times) أن العملية لم تكن سوى تبادل أسرى بين تركيا وداعش، حيث سلمت أنقرة ١٨٠ مقاتلاً للتنظيم مقابل تحرير رهائنها[٢٥]. ومما تجدر الاشارة اليه ان الاستراتيجية التي كانت متبعة لدى داعش في الافراج عن الرهائن كانت غالباً ما تتم من خلال تبادل الاسرى التابعين له. وهو ما يرجح بشكل كبير صحة ما ذكرته صحيفة ذي تايمز.

استمر الموقف التركي الرافض للمشاركة عسكرياً ضد تنظيم داعش، رغم تحرير الرهان الاتراك المختطفين في الموصل، وقد اتضح أن وجود الرهائن كان له الدور المؤقت في عدم الموافقة على

بعض طلبات التحالف ويختلف في جوهره عن الأسباب المكونة للموقف التركي. وفي هذا السياق ذكر الرئيس التركي اردوغان في ٢١ ايلول: "**كان بإمكاننا القول بأننا مستعدون للمشاركة إزاء بعض طلبات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة سيما وأن الدول العظمى في العالم مجتمعة، لكن لم يكن بوسعنا أن نقول: نعم، لهذا الأمر مباشرة، لأننا نهتم بأرواح ٤٩ شخصا**"[٢٦]. يتضح ان حديث اردوغان الذي احتوى على عبارة "**بعض طلبات التحالف**" حمل إشارة واضحة على عدم التناغم وعدم القبول بكافة طلبات التحالف، مما يعني عدم المشاركة الفاعلة من قبل أنقرة التي رفضت الانصياع وراء التوجهات الامريكية.

وتماشياً مع السياسة التركية تجاه تنظيم داعش الارهابي، حرصت انقرة على نفي استعمال الاجواء أو القاعدة الأميركية على أراضيها في العمليات العسكرية التي يشنها التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، و أعلن أحمد داود أوغلو في ٢٦ ايلول ٢٠١٤ : "**إنه إذا كانت هناك استراتيجية واضحة تضمن لنا حماية حدودنا بعد ظهور تنظيم الدولة فنحن مستعدون لفعل كل ما في وسعنا من أجل ذلك**"[٢٧]. الامر الذي يدل على ان تركيا كانت تخشى اصطدامها عسكرياً بداعش.

حاولت الولايات المتحدة الامريكية تحفيز الدول المشتركة في التحالف لاتخاذ خطوات اكثر جدية في مواجهة داعش، فأقدمت على عقد اجتماع للقادة العسكريين للدول المشاركة في التحالف في ١٤ تشرين الأول ٢٠١٤ في قاعدة أندروز الجوية الأميركية قرب واشنطن تلبية لدعوة من رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة مارتن ديمبسي Martin Dempsey، بمشاركة أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ونيوزيلندا وإسبانيا وبريطانيا والبحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وقطر والسعودية والإمارات وتركيا. وقد حدد التحالف أهدافه في تنسيق الجهود بين الدول المشاركة فيه لمواجهة التنظيم على مستويات مختلفة لتفكيك شبكاته وتجفيف منابع تمويله ومنعه من استعمال النظام المالي الدولي، ومواجهة استغلاله للأصول والموارد الاقتصادية للشعبين العراقي والسوري، واستهداف التحالف حقول النفط والبنية التحتية لإعاقة التنظيم عن إنتاج النفط الذي يعدَّ مصدرا رئيساً لدخله، ومنع تدفق المقاتلين عبر الحدود من المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش وإليها، وإعادة بناء قدرات الجيش العراقي لمواجهته. وأعلن التحالف أيضا أنه يسعى لدعم الاستقرار وإعادة الخدمات الأساسية إلى المناطق المحررة التي كان يسيطر عليها داعش، بما في ذلك الأمن وتسهيل عودة المهجرين إلى المناطق التي هاجروا منها. ولتحقيق تلك الغاية، قدمت دول التحالف أكثر من

٥٠ مليون دولار. كما سعى التحالف أيضا لفضح الرواية الوهمية للتنظيم وعلى رأسها ادعاءات إقامة الدولة، والرواية الدينية الخاطئة التي يحملها ويروجها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال بث رسائل مشتركة موحدة ومضادة بهدف تقويض جاذبية منهجه الفكري(٢٨).

وبالرغم من ان تركيا كانت طرفاً رئيساً في مباحثات وواشنطن، ورحّبت بما اعلنه التحالف الدولي لمواجهة تنظيم داعش في العراق وسوريا. لكنّها نأت بنفسها عن المشاركة العسكرية المباشرة، ورفضت مطالب الولايات المتحدة الامريكية التي دعتها الى فتح مجالها الجوي وقواعدها العسكرية أمام طائرات التحالف، أو تقديم مساعدات عسكرية مباشرة تتعدى التعاون الاستخباراتي، وضبط الحدود، واتخاذ إجراءات للحدّ من تدفق المقاتلين الراغبين في الالتحاق بتنظيم داعش(٢٩).

ثانياً: تحول الموقف التركي ومعركة الموصل:

على الرغم من ان تركيا لم تكن شريكاً فعلياً في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، الا ان وزير الدفاع التركي عصمت يلماز أعلن في اذار ٢٠١٥ أن بلاده سترسل تجهيزات عسكرية إلى العراق للمساعدة في المعركة التي يتم التخطيط لها من اجل تحرير الموصل، و أعلنت تركيا أنها ستستقبل اللاجئين العراقيين على أراضيها مع بدء المعركة، ولكنها لن تشارك بصورة مباشرة في النشاطات العسكرية، وفي محاولة اخرى لحث تركيا على التعاون العسكري مع الحلفاء واستخدام قدراتها الفعلية لمواجهة داعش، زار تركيا في الشهر نفسه منسق عمليات القوات المتحالفة الجنرال الأمريكي، جون آلين John Allen، من اجل مواصلة الحوار فيما يتعلق بالتعاون التركي. وعلى الرغم من ان آلين أعلن ان الحوار مع الجانب التركي يتقدم، الا انه لم يتم الوصول إلى نتائج فعلية(٣٠).

بدأ الصراع الفعلي بين تركيا وداعش في أواخر شهر تموز ٢٠١٥ عندما أطلق مسلحو داعش النار على أفراد من القوات التركية في مدينة كيليس التركية، الأمر الذي أسفر عن مقتل ضابط وإصابة اثنين، وانتقاما لذلك، شنت مقاتلات تركية هجمات صاروخية على أهداف داعش في سوريا. ووافقت تركيا على استخدام الولايات المتحدة الامريكية لقاعدة إنجرليك الجوية التركية في حربها مع داعش، مقابل وعد بأنشاء منطقة عازلة على الحدود التركية. ومنذ أواخر عام ٢٠١٥ شهدت مناطق تركية عدة ولاسيما إسطنبول وأنقرة هجمات دامية أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنها، وهو الأمر الذي دفع الحكومة التركية إلى تعزيز وجودها في التحالف الدولي ضد داعش(٣١). يتضح من ذلك ان

السياسة التركية وتوجهاتها الجديدة ضد داعش تغيرت بعد ان اصبح التنظيم يشكل خطراً حقيقياً على امنها القومي ويهدد بشكل كبير وجودها.

صاحب التحول في السياسة التركية تجاه داعش توتر في العلاقات بين انقرة وبغداد، فمع نهاية عام ٢٠١٥ أنشأت تركيا قاعدة عسكرية لها في بلدة بعشيقة، شمال الموصل. الامر الذي تسبب في توتر العلاقات بين تركيا والعراق، اذ ان الحكومة العراقية لم تطلب تدخل قوات تركية الى الاراضي العراقية على عكس الادعاءات التركية[٣٢]. في وقت حاول فيه البعض ايجاد مبررات شرعية لتواجد تركيا العسكري في العراق، اذ اعلن محافظ الموصل المقال أثيل النجيفي في أوائل شباط ٢٠١٦ بان القوات العسكرية التركية سيكون لها دور أساسي في تحرير الموصل، ورأى أن المشاركة التركية سيكون لها أثر كبير في إظهار دور "**السنة**" الدولي في القضاء على داعش بانتظار تصاعد الدور العربي[٣٣]. وقد بدى واضحاً ان النجيفي كان يبحث عن تحقيق بعض المكاسب السياسية والدعم لإعادته الى منصبه في حال تحرير الموصل، دون الاكتراث لسيادة العراق المنتهكة من الجانب التركي.

من جانب آخر قالت عضو البرلمان العراقي عن كتلة بدر سهام الموسوي بان هناك تضارب في المعلومات بشأن التواجد التركي على الاراضي العراقية، ومن ثم فقد أصبح لزاما على البرلمان أن يحقق بالأمر لكي تتضح الحقيقة للشعب العراقي، ومعرفة إن كان دخول القوات التركية قد جاء بناءً على اتفاق رسمي موقع من قبل أطراف عراقية وبعلم الحكومة ورئيس الوزراء حيدر العبادي[٣٤] أو أن تلك القوات قد دخلت عنوة[٣٥].

ومع حلول منتصف عام ٢٠١٦ تزايد الوجود التركي في بعشيقة، التي باتت تضم ما يقارب ألفي جندي تركي. وقد حاولت تركيا من خلال تواجدها هناك تحقيق أهداف عدة تمثلت بتعزيز مواجهة تنظيم داعش بأدوات عسكرية فعالة وملاحقته خارج الأراضي التركية، وإيجاد موطئ قدم لها في العراق من أجل تقوية علاقاتها بالكرد، ومنع حزب العمال الكردستاني من استغلال ظروف عدم الاستقرار الناتج عن سيطرة داعش على بعض الاراضي العراقية. فضلاً عن محاولة موازنة النفوذ الإيراني في العراق، وبخاصة في الشمال المجاور لتركيا عبر إسناد وتدريب قوات البيشمركة الكردية وتقديم دعم ولو معنوي للسنة العرب، كي لا تتحول المنطقة إلى منطقة نفوذ إيرانية خالصة[٣٦].

وتماشياً مع الموقف التركي الداعي الى المشاركة العسكرية في عمليات تحرير الموصل اشار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، اثناء افتتاح الدورة التشريعية في ١ تشرين الأول ٢٠١٦، ان قوات بلاده سيكون لها دور في عملية استعادة مدينة الموصل، ولا يمكن لأي جهة منع ذلك. مؤكداً بانه: "**سنبذل قصارى جهودنا في عملية تحرير الموصل ويجب أن نكون على طاولة الحل ولا يجب أن نكتفي بالمراقبة**". وأضاف "**لن نسمح للميليشيات الشيعية وحزب العمال الكردستاني بالمشاركة في العملية، وسنقوم بكل ما يجب لمنع هذه اللعبة**"[٣٧].

اثارت تصريحات أردوغان حفيظة الحكومة العراقية، التي طالبت تركيا بسحب قواتها العسكرية من الاراضي العراقية، كما طلبت من مجلس الأمن أن يدعو تركيا لتنفيذ ذلك، لكن أردوغان رفض سحب قواته، وعدَّ أن ما يحدث هي "**مؤامرة أميركية إيرانية**" لدعم الأقليات والمليشيات ضد سكان الموصل وتهجيرهم من أجل احداث تغيير ديموغرافي في المنطقة. الامر الذي رفضته العديد من القوى السياسية في العراق، اذ هاجم زعيم التحالف الوطني الشيعي السيد عمار الحكيم الوجود التركي داخل الأراضي العراقية، واستشهد الحكيم بسكان محافظة الموصل الذين هم من السنة وهم معارضين للتواجد التركي[٣٨].

وبالرغم من عدم ايجاد اجابات واضحة عن طبيعة التواجد التركي في الموصل، الا ان ذلك لم يحول دون البدء بعملية تحرير الموصل، اذ أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، في ١٧ تشرين الاول ٢٠١٦ انطلاق عملية تحرير الموصل من تنظيم داعش الإرهابي. وقد ذكرت وكالة رويترز ان التقديرات تشير الى مشاركة نحو ٣٠ ألف جندي من الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية ومقاتلين من العشائر لطرد ما يقدر بنحو أربعة آلاف إلى ثمانية آلاف من مسلحي التنظيم[٣٩]، وفي اليوم نفسه اكّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أنّ بلاده لا تتحمل مسؤولية النتائج الناجمة عن أي عملية ليست مشاركة فيها، في إشارة منه إلى عملية تحرير الموصل. وجاءت تصريحات أردوغان تلك في كلمة ألقاها لدى افتتاح مؤتمر إسطنبول الدولي للقانون، حيث أوضح فيه أن تركيا ستكون داخل عملية تحرير الموصل وستشارك في المفاوضات التي تخص شؤون المنطقة، وأنه من المُحال تنحية أنقرة جانبا. ورداً على مطالبة العراق لتركيا بعدم الدخول إلى مدينة الموصل، قال أردوغان: "**يطالبون تركيا بعدم الدخول إلى الموصل، كيف لا ندخل ولنا حدود مع العراق على طول ٣٥٠ كم ونحن مهددون من تلك الحدود**". وأضاف "**أنّ لتركيا إخوة من العرب والتركمان والأكراد في الموصل،**

وأنّه من المحال أن تبقى بلاده مكتوفة الأيدي حيالهم". كما تطرق أردوغان إلى مطالبة الحكومة المركزية في بغداد للقوات التركية بإخلاء معسكر بعشيقة القريب من الموصل والخروج من الأراضي العراقية، قائلا: "**لا ينبغي أن ينتظر أحد منا الخروج من بعشيقة**"، وإن المحاولات الحثيثة لإبقاء تركيا خارج عملية الموصل، جاءت لأنهم يدركون أن ذلك من شأنه إغلاق الباب أمام صراع مذهبي يُراد افتعاله بذريعة تنظيم داعش(٤٠).

حاولت الحكومة العراقية تأكيد عدم موافقتها على مشاركة الاتراك بمعركة تحرير الموصل، اذ اعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي اثناء لقاءه بوزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر(٤١) Ashton Carter في ٢٢ تشرين الاول ٢٠١٦، أن العراقيين لن يسمحوا لأي قوة بالتدخل في معركة الموصل. كما صدر بيان عن مكتب العبادي، تعقيبا على المباحثات التي جرت بين العبادي وكارتر جاء فيه "**لا صحة لاتفاق بين العراق وتركيا بشأن مشاركة القوات التركية في معركة الموصل**"(٤٢).

لم تحول السبل الدبلوماسية التي لجأ العراق اليها عن ايقاف النزعات التركية العدائية والسافرة تجاه سيادة العراق، اذ أعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم في ٢٣ تشرين الاول ٢٠١٦، أن القوات التركية قصفت مواقع تنظيم داعش القريبة من منطقة بعشيقة، بطلب من قوات البيشمركة. وأضاف: "**أقول للذين يريدون تهميش تركيا في سوريا والعراق: لسنا بحاجة إلى موافقة أو إذن أحد في مكافحتنا الأنشطة الإرهابية والمخاطر التي تهدد مصالحنا ووحدة بلادنا وشعبنا سواء كان في داخل البلاد أو خارجها**"(٤٣).

ورداً على ذلك، اكد الناطق باسم الحكومة العراقية سعد الحديثي في ٢٤ تشرين الاول، إن هنالك خيارات اخرى ستلجأ اليها بغداد حيال التواجد التركي اذا ما فشلت الجهود الدبلوماسية. وأوضح الحديثي، أن العراق قدم شكوى الى مجلس الامن الدولي والامم المتحدة جراء خرق القوات التركية للسيادة العراقية ومرابطة القوات التركية داخل مدينة بعشيقة، مشيراً الى أن العراق لديه الكثير من الخيارات في حال تأخر مجلس الامن في اصدار قرار بهذا الشأن. وأضاف أن العراق لديه الكثير من الخيارات والحلول لكنه فضل اولا حل قضية التواجد التركي عبر القنوات الدبلوماسية لان بغداد تعلم ان القانون الدولي يقف بجانبها فضلاً عن موقف الجامعة العربية والامم المتحدة ومجلس الامن وكثير من الدول الاخرى التي ترفض انتهاك تركيا للسيادة العراقية، لذا ارتأت الحكومة تدويل قضيتها قبل

الشروع بالخيارات الاخرى، مبينا أن الحكومة العراقية تمتلك اكثر من ورقة ضاغطة على انقرة لسحب قواتها لاسيما في الجانب الاقتصادي(٤٤).

وفي اطار عمليات تحرير الموصل، تقدمت قوات من الحشد الشعبي الى الجزء الأمامي من غرب الموصل في ٢٩ تشرين الاول ٢٠١٦ بهدف استعادة تلعفر، الامر الذي اثار ردود فعل تركية غاضبة عندما حذر الرئيس أردوغان من أنه "**إذا أرهب الحشد تلعفر، سيكون ردنا مختلفاً**"، مشيراً الى دور تركيا في حماية التركمان(٤٥). وفي اليوم التالي أشار المتحدث باسم الحشد الشعبي أحمد الأسدي في مؤتمر صحفي، إلى أن قوات الحشد تسعى الى السيطرة على مدينة تلعفر وقطع طريق الإمداد لتنظيم داعش بين الموصل والرقة السورية. وردا على تحذيرات أردوغان، قال الأسدي "**إنها لا تعنيهم، وإن هدفهم تحرير السكان التركمان**"، مؤكدا أن الشرطة المحلية ولواء تلعفر المكون من السنة والشيعة هما من سيتوليان إدارة القضاء وليس الحشد(٤٦).

لم يستمر التوتر في العلاقات العراقية التركية كثيراً اذ استطاعت القنوات الدبلوماسية اخيراً من ايجاد صيغة اتفاق بين الطرفين، من خلال حوار ثنائي مكثف توج بزيارة قام بها رئيس وزراء تركيا بن علي يلدريم، ووفد وزاري مرافق له، إلى بغداد في ٧ كانون الثاني ٢٠١٧. وأسفرت الزيارة عن صدور بيان مشترك اكد على اتفاق العراق وتركيا على تعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب، واحترام سيادة كل منهما. وان مخيم بعشيقة هو مرفق عراقي، فضلاً عن ذلك، أكد البلدان على أهمية زيادة التعاون بينهما فيما يتعلق بالتجارة والثقافة والسياحة، وزيادة التعاون في إدارة مياه نهري دجلة والفرات(٤٧). وبهذا فقد انتهى التوتر في العلاقات بين تركيا والعراق والذي تسببت به التدخلات التركية السافرة في الشؤون العراقية ومحاولة فرض نفسها بالقوة في معركة تحرير الموصل، التي انتهت باعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ذلك في ١٠ تموز ٢٠١٧(٤٨). وبعودة السيادة العراقية على واحدة من اهم المحافظات العراقية، تأجلت الاطماع التركية في الموصل، ومنعت الاتراك من الذهاب بعيداً في احلامهم لاستعادة كيان امبراطورية الشرق العثمانية.

الخاتمة

حمل الموقف التركي من الأعمال الارهابية التي قام بها تنظيم داعش بشكل عام واحتلاله للموصل بشكل خاص العديد من التناقضات التي عبرت عن تخبط في السياسة الخارجية التركية وعدم وضوح الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ففي الوقت الذي ادرجت فيه أنقرة تنظيم داعش ضمن المنظمات الإرهابية، الا أنها لم تتعامل معه وفقا لهذا الأساس، اذ دأب المسؤولين الاتراك على عدم التعرض بسوء للأعمال الاجرامية التي كانت داعش ترتكبها، ورفضوا أن يكون داعش خصم لتركيا. وهذا يعد انتهاكاً للقوانين والمواثيق الدولية التي تلزم الجميع برفض ومحاربة كل أشكال التطرف والوحشية، لاسيما وان داعش مارس العديد من الاعمال الوحشية ضد سكان العراق الابرياء والعزل، ناهيك عن انتهاك تلك الجماعات المسلحة سيادة الاخير الذي يشترك مع تركيا بحدود طويلة.

ويمثل استقرار العراق وسلامة اراضيه ولا سيما في المناطق الشمالية والغربية أهمية كبرى بالنسبة لدول الجوار و تركيا، إذ أن العراق كان يعد واحداً من أهم الأسواق التركية حيث شكلت الصادرات التركية الى العراق أرقاماً مرتفع جدا قبل عام ٢٠١٤، فضلا عن ان توثيق العلاقات بين تركيا والعراق كان يدفع باتجاه أضعاف حزب العمال الكردستاني العدو الأول لأنقرة، إلا أن كل ذلك لم يحول دون اتخاذ تركيا خطوات جدية وحاسمة من أجل مساعدة بغداد في حربها ضد الإرهاب، بل على العكس تماماً كانت الحكومة التركية تحاول استغلال الظروف لصالحها وتسعى لتحقيق أطماعها في العراق متجاوزة كل ما يتعلق بسياسة حسن الجوار او علاقاتها الاقتصادية مع العراق.

أدركت تركيا لاحقا أن وجود داعش في الموصل بات مسألة وقت ليس الا، وحاولت أن يكون لها دور في عملية تحرير الموصل من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية، وجاء ذلك من خلال تواجدها العسكري غير الشرعي في العراق، ودعمها لبعض القوى الفاعلة في الساحة العراقية، ولم يكن ذلك بموافقة الحكومة المركزية في بغداد، مما يدل على النوايا التركية المريبة تجاه سيادة ووحدة العراق.

الهوامش:

(١) مريم زغدان، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦٩ – ٧٠.

(٢) ميشيل حنا الحاج، داعش بين إفرازات الطائفية وظلامية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥٧ – ٥٨.

(٣)جهاد عودة، داعش والازمه الاستراتيجية في اقليم الشرق الادنى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٨٩.

(٤)صحيفة الانباء، الكويت، العدد ١٣٧٥٩، الاحد ١٥ حزيران ٢٠١٤، ص ٣٠.

(5)Human Rights Office of the High Commissioner for Human Rights, Report on the Protection of Civilians in the Non International Armed Conflict in Iraq: 5 June – 5 July 2014, p.11.

(٦) لؤي مجيد حسن، الشائعات وسقوط مدينة الموصل، دراسة في انواع الشائعات التي رافقت سقوط المدينة والاجراءات الحكومية لدحضها، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد٧٣، ٢٠١٦، ص ٢٨٢.

(٧) صحيفة الجريدة، الكويت، العدد ٢٣٥٢، الخميس ١٢ حزيران ٢٠١٤، ص ١، ٢٥.

(٨)رجب طيب أردوغان: ولد في ضاحية قاسم باشا في استانبول عام ١٩٥٤ من أسرة قوقازية الأصل. أكمل الإعدادية في مدرسة إمام خطيب الدينية، ونال شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة مرمرة. دخل المعترك السياسي مبكراً وتقلب في الأحزاب التركية الإسلامية بما فيها: حزب الخلاص وحزب الرفاه وحزب الفضيلة. أصبح عمدة استانبول في المدة (١٩٩٤ – ١٩٩٨). وفي عام ٢٠٠١ شكل مع عبد الله غل حزب العدالة والتنمية. وتولى رئاسة الوزراء منذ عام ٢٠٠٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، عمان، ٢٠١٢، ص ٣١ – ٣٥؛ نضير الخزرجي، أجنحة المعرفة: قراءة موضوعية في الموسوعة الحسينية، لندن، ٢٠١٣ ، ص٣٤٢ .

(٩)مقتبس من: صحيفة العرب، لندن، العدد ١٠٦٩٦، الأربعاء ١٩ تموز ٢٠١٧، ص ١٣.

(١٠)مقتبس من: صحيفة الانباء، الكويت، العدد ١٣٧٥٨، السبت ١٤ حزيران ٢٠١٤، ص ٢٨.

(١١)احمد داود اوغلو: سياسي تركي وخبير في العلاقات الدولية. ولد عام ١٩٥٩. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. عمل مستشاراً للشؤون الخارجية في المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٩). وفي عام ٢٠٠٩ اصبح وزيراً للخارجية حتى عام ٢٠١٤. شكل وزارته عام ٢٠١٦ الا انه قدم استقالته في العام نفسه. للمزيد من التفاصيل ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki.

(١٢)مقتبس من: صحيفة الانباء، الكويت، العدد ١٣٧٥٩، الاحد ١٥ حزيران ٢٠١٤، ص ٣٠.

(١٣)تشاك هيغل: ولد في نورث بلات في ٤ تشرين الاول ١٩٤٦. انضم إلى جيش الامريكي وشارك في حرب فيتنام. حاز على وسامين "القلب الأرجواني" بسبب دوره في تلك الحرب. اصبح عضواً في مجلس الشيوخ الامريكي منذ عام ١٩٩٦ ومثل ولاية نبراسكا حتى عام ٢٠٠٩. كان احد اعضاء مجلس الشيوخ البارزين في العلاقات الخارجية والشؤون المصرفية والإسكان ولجان الاستخبارات؛ وترأس اللجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الدولية لترويج الصادرات والتجارة. بعد مسيرته المهنية في مجلس الشيوخ ، عمل رئيساً للمجلس الاستشاري لمخابرات الرئيس أوباما، وعضواً في مجلس سياسة الدفاع. اصبح وزيراً للدفاع عام ٢٠١٣. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Joint Committee on Printing, Official Congressional Directory: 113th Congress, Washington, 2013, p.619.

(١٤)جون كيري : سياسي أمريكي ولد في كولورادو عام ١٩٤٣. بعد تخرجه من جامعة ييل عام ١٩٦٦ التحق بالبحرية الأمريكية وخدم في حرب فيتنام. بعدها واصل دراسته وحصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق من كلية الحقوق في بوسطن عام ١٩٧٦ وأصبح مساعدا للمدعي العام في مقاطعة ميدلسكس بولاية ماساتشوستس، وفي عام ١٩٨٢ تم انتخابه حاكما لولاية ماساشوستس. فاز في انتخابات مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٨٤، وأعيد انتخابه ثلاث مرات (١٩٩٠ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٢). اصبح وزيراً للخارجية في المدة (٢٠١٣-٢٠١٧). للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/John-Kerry.

(١٥) أحمد دياب، حسابات متناقضة: المأزق التركي في الحرب على "داعش" ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الثلاثاء، ١٦ سبتمبر، ٢٠١٤. على الموقع: https://futureuae.com

(١٦)إياد نصر، ما هو الدور الخليجي المرتقب في الحرب ضد "تنظيم الدولة"، الأربعاء، ١٧ ايلول ٢٠١٤، على الموقع: https://alkhaleejonline.net.

(١٧)مقتبس من: محمود سمير الرنتيسي، التحالف ضد "تنظيم الدولة": معطيات وشروط تركيا، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٤، ص٤، ١٣.

(١٨) صلاح عبد الحميد، تنظيم داعش و إدارة الوحشية، ط١، مصر، ٢٠١٥، ص ٢٠٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٢٠)صحيفة السفير، لبنان، دون عدد، ١٦ ايلول ٢٠١٤، ص ١٢.

(٢١) صلاح عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٢٢)مقتبس من: محمد عبدالعظيم الشيمي، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٢٧ – ١٢٨.

(٢٣) محمود سمير الرنتيسي، المصدر السابق، ص ٦ ، ١٣.

(٢٤) صحيفة اليوم، السعودية، العدد ١٥٠٧٣، ٢١ ايلول ٢٠١٤، ص ٣؛

House of Commons Library – UK Parliament, ISIS and the sectarian conflict in the Middle East , UK, 2015, p.37.

(٢٥)مقتبس من: عبد المنعم عدلي، داعش والتخطيط الاستراتيجي التركي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١١١ – ١١٣.

(٢٦)مقتبس من: صلاح عبد الحميد، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٢٧)مقتبس من: محمود سمير الرنتيسي، المصدر السابق، ص ٩ – ١٠ ، ١٣.

(٢٨) مجموعة مؤلفين، تنظيم الدولة المكنّى "داعش"، التشكل والخطاب والممارسة، ج ٢، بيروت، ٢٠١٨، ص٥٤٠.

(٢٩)المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، بيروت، العدد ١٦ ، أيلول ٢٠١٥، ص ٢٢.

(٣٠) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين اليوم، مجلة، بيروت، العدد ٣٥٣٣ التاريخ ٣١ اذار ٢٠١٥ ، ص ٥٨.

(٣١)تركيا وداعش وضريبة الدم، سكاي نيوز عربية، ٣ يناير ٢٠١٧ ، على الموقع:

https://www.skynewsarabia.com.

(32)Rise Foundation, Post-ISIS Mosul, U.K, 2017, p. 26.

(٣٣)حسين شاويش، الرماد الثقيل: الطائفية : جذورا ومصائر، ط١، بيروت، ٢٠١٧، ص ٣٦.

(٣٤)حيدر العبادي: ولد عام ١٩٥٢ في بغداد وفيها أنهى دراسته الابتدائية والمتوسطة الإعدادية، ثم حصل على البكالوريوس من الجامعة التكنولوجية عام ١٩٧٥، وتنسب للعمل معيداً في الكلية نفسها. انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية، ثم أصبح عام ١٩٧٧ مسؤول تنظيمات الحزب في بريطانيا. وفي عام ١٩٨٠ حصل على الماجستير ثم الدكتوراه من بريطانيا في تخصص الهندسة الكهربائية. عاد إلى بغداد عام ٢٠٠٣، واختير وزيراً للاتصالات في حكومة أياد علاوي. انتخب نائباً في الجمعية الوطنية العراقي في مجلس النواب في دورتين متتاليتين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. شكل حكومته عام ٢٠١٤. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٤٩.

(٣٥)عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، لندن، ٢٠١٧، ص ٣١٨.

(٣٦)عمار جفّال واخرون، العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، ٢٠١٨، ص ٢٩.

(٣٧) مقتبس من: أردوغان: سيكون لنا دورٌ في معركة الموصل ولن يمنعنا أحد، روورداو – أربيل، ١ تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع:

http://www.rudaw.net

(٣٨)مقتبس من: عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، المصدر السابق، ص ٣١٨.

(٣٩)علي جعفر، القوات العراقية تتقدم بشكل سريع نحو الموصل، RT Arabic ، 17 تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع:

https://arabic.rt.com/news/845551

(٤٠) مقتبس من: أردوغان: تركيا ستكون داخل عملية تحرير الموصل، إسطنبول- الأناضول، ١٧ تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع: https://m.arabi21.com/story/954011.

(٤١)آشتون كارتر: ولد في ٢٤ ايلول ١٩٥٤ في فيلادلفيا. نال درجة البكالوريوس في تخصص مزدوج عن الفيزياء وتاريخ العصور الوسطى من جامعة ييل، مع أعلى مرتبات الشرف في عام ١٩٧٦. ثم نال منحة رودس ودرّس في جامعة أكسفورد، والتي حصل فيها على الدكتوراه في الفيزياء النظرية عام ١٩٧٩. اصبح أستاذاً في جامعة هارفارد للعلوم والشؤون الدولية. شغل منصب وكيلاً لوزارة الدفاع الأمريكية من تشرين الاول ٢٠١١ حتى كانون الاول ٢٠١٣. اصبح وزيراً للدفاع في المدة (٢٠١٥-٢٠١٧). للمزيد من التفاصيل ينظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/.

(٤٢)مقتبس من: الحكومة العراقية: لدينا خيارات أخرى مع تركيا، الحرة حدث، ٢٤ تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع: http://alhurrahadath.net/9639--.html.

(٤٣)مقتبس من: تركيا تعلن دعم البيشمركة بالمدفعية قرب الموصل، CNN Arabic ، ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٦، على الموقع:

https://arabic.cnn.com.

(٤٤)الحكومة العراقية: لدينا خيارات أخرى مع تركيا، المصدر السابق.

(45)Athanasios Manis, Tomáš Kaválek, The Regional Security Complex Dynamics between Turkey and Iran, Policy Paper Middle East Research Institute , Erbil, Vol. 3. No. 4. 2016, p.8.

(٤٦)مقتبس من: أردوغان يحذر من انتهاكات الحشد في تلعفر، الجزيرة الاخبارية، ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع:

https://www.aljazeera.net.

(٤٧)الامم المتحدة، مجلس الامن، (٢٠١٦) تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٢٩٩،

S/2017/75, 26 January 2017, p.8.

(48)Raber Aziz, Report on the Protection of Civilians in the context of the Ninewa Operations and the retaking of Mosul City, 17 October 2016 – 10 July 2017, Office of the High commissioner for Human Rights, 2017, p.1.

المصادر

اولاً: الوثائق:

١. الامم المتحدة، مجلس الامن، (٢٠١٦) تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٢٩٩، S/2017/75, 26 January 2017.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. مريم زغدان، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٥.

ثالثاً: الكتب بالغة العربية:

١. جهاد عودة، داعش والازمه الاستراتيجية في اقليم الشرق الادنى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥.

٢. حسين شاويش، الرماد الثقيل: الطائفية : جذورا ومصائر، ط١، بيروت، ٢٠١٧.

٣. سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، عمان، ٢٠١٢.

٤. صلاح عبد الحميد، تنظيم داعش و إدارة الوحشية، ط١، مصر، ٢٠١٥.

٥. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، لندن، ٢٠١٧.

٦. عبد المنعم عدلي، داعش والتخطيط الاستراتيجي التركي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥.

٧. عمار جفّال واخرون، العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، ٢٠١٨.

٨. مجموعة مؤلفين، تنظيم الدولة المكنّى "داعش"، التشكل والخطاب والممارسة، ج ٢، بيروت، ٢٠١٨.

٩. محمد عبدالعظيم الشيمي، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥.

١٠. ميشيل حنا الحاج، داعش بين إفرازات الطائفية وظلامية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥.

١١. نضير الخزرجي، أجنحة المعرفة: قراءة موضوعية في الموسوعة الحسينية، لندن، ٢٠١٣.

رابعاً: الكتب باللغة الانكليزية:

1- Athanasios Manis, Tomáš Kaválek, The Regional Security Complex Dynamics between Turkey and Iran, Policy Paper Middle East Research Institute , Erbil, Vol. 3. No. 4. 2016.

2- House of Commons Library - UK Parliament, ISIS and the sectarian conflict in the Middle East , UK, 2015.

3- Human Rights Office of the High Commissioner for Human Rights, Report on the Protection of Civilians in the Non International Armed Conflict in Iraq: 5 June - 5 July 2014.

4- Joint Committee on Printing, Official Congressional Directory: 113th Congress, Washington, 2013.

5- Raber Aziz, Report on the Protection of Civilians in the context of the Ninewa Operations and the retaking of Mosul City, 17 October 2016 – 10 July 2017, Office of the High commissioner for Human Rights, 2017.

6- Rise Foundation, Post-ISIS Mosul, U.K, 2017.

خامساً: البحوث والدراسات:

١. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، بيروت، العدد ١٦ ، أيلول ٢٠١٥.

٢. لؤي مجيد حسن، الشائعات وسقوط مدينة الموصل، دراسة في انواع الشائعات التي رافقت سقوط المدينة والاجراءات الحكومية لدحضها، مجلة اداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد٧٣، ٢٠١٦.

٣. محمود سمير الرنتيسي، التحالف ضد "تنظيم الدولة": معطيات وشروط تركيا، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٤.

٤. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين اليوم، مجلة، بيروت، العدد ٣٥٣٣ التاريخ ٣١ اذار ٢٠١٥.

سادساً: الصحف:

١. صحيفة الانباء، الكويت، العدد ١٣٧٥٨، السبت ١٤ حزيران ٢٠١٤.

٢. صحيفة الانباء، الكويت، العدد ١٣٧٥٩، الاحد ١٥ حزيران ٢٠١٤.

٣. صحيفة الانباء، الكويت، العدد ١٣٧٥٩، الاحد ١٥ حزيران ٢٠١٤.

٤. صحيفة الجريدة، الكويت، العدد ٢٣٥٢، الخميس ١٢ حزيران ٢٠١٤.

٥. صحيفة السفير، لبنان، دون عدد، ١٦ ايلول ٢٠١٤.

٦. صحيفة العرب، لندن، العدد ١٠٦٩٦، الأربعاء ١٩ تموز ٢٠١٧.

٧. صحيفة اليوم، السعودية، العدد ١٥٠٧٣، ٢١ ايلول ٢٠١٤.

سابعاً: الموسوعات:

١. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، بيروت، ٢٠١٣.

ثامناً: مواقع شبكة الانترنت:

١. أحمد دياب، حسابات متناقضة: المأزق التركي في الحرب على "داعش" ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الثلاثاء، ١٦ سبتمبر، ٢٠١٤. على الموقع: https://futureuae.com

٢. أردوغان يحذر من انتهاكات الحشد في تلعفر، الجزيرة الاخبارية، ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع: https://www.aljazeera.net.

٣. أردوغان: سيكون لنا دورٌ في معركة الموصل ولن يمنعنا أحد، روداو – أربيل، ١ تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع: http://www.rudaw.net

٤. أردوغان: تركيا ستكون داخل عملية تحرير الموصل، إسطنبول- الأناضول، ١٧ تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع: https://m.arabi21.com/story/954011.

٥. الحكومة العراقية: لدينا خيارات أخرى مع تركيا، الحرة حدث، ٢٤ تشرين الاول ٢٠١٦، على الموقع: http://alhurrahadath.net/9639--.html

٦. الموسوعة البريطانية:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/John-Kerry.

٧. الويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki

٨. إياد نصر، ما هو الدور الخليجي المرتقب في الحرب ضد "تنظيم الدولة"، الأربعاء، ١٧ ايلول ٢٠١٤، على الموقع: https://alkhaleejonline.net.

٩. تركيا تعلن دعم البيشمركة بالمدفعية قرب الموصل ، CNN Arabic، ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٦، على الموقع: https://arabic.cnn.com.

١٠. تركيا وداعش وضريبة الدم، سكاي نيوز عربية، ٣ يناير ٢٠١٧، على الموقع: https://www.skynewsarabia.com.

١١. علي جعفر، القوات العراقية تتقدم بشكل سريع نحو الموصل، RT Arabic، ١٧ تشرين الاول ٢٠١٦ على الموقع: https://arabic.rt.com/news/845551.